Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ ـ أهل البدع المغالون . والمختلف فيها المجهولون .

الصحيح باعتبار تدوينه :

١ — ماانفق عليه البخارى ومسلم . ٢ — ماانفرد به البخارى .

٣ — ماانفرد به مسلم . ٤ — ماكان على شرطهما .

٥ — ماكان على شرط البخارى . ٦ — ماكان على شرط مسلم .

٧ — ماكان على شرط غيرهما .

وشرط البخارى المعاصرة واللقاء . وشرط مسلم فى الراوى أن يعاصر من نقل عنه ولو لم يلقه .

ومن المحدثين من اعترض على هذا الترتيب . ووجهة نظرهم : لم يشمل الكتب الستة . وأجيب بأن تخريج الكتب الأربعة لايعنى أنه صحيح لعدم إلتزامهم بإخراجه . ففيها غير الصحيح . أى الكتب الأربعة .

مايفيده الحديث الصحيح :

الصحيح من حيث هو يفيد ترجيح الصدق على الكذب ، وهو المعروف بالظن وهذا رأى الجمهور . وحكى عن بعضهم أنه يفيد القطع . ونقل عن بعض الشافعية إن كان فيه إمام أفاد القطع ، وإلا فلا . وقال ابن الصلاح ما فى الصحيحين يفيد القطع إلا ماستدرك عليهما .

أدلة الجمهور :

١ — جواز الخطأ والنسيان على الثقة .

٢ — لو أفاد القطع من غير قرينة للزم .

(ا) كونه عاديا فيطرد .

(ب) اجتماع النقيضين عند تعارض العدلين .

٣ — وجوب تخطئة المجتهد المخالف له .